

مادة ٢ - على وزير المالية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منها فيما يخصه ما صدر برأي اللجنة في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (٧ مايو سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحقانية	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
اساعيل صدق	علي ماهر	

مرسوم

تعيين توفيق يعقوب بك قاضياً بمحكمة المنصورة الابتدائية المختلفة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلفة

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسينا بما هو آت :

مادة ١ - يعين توفيق يعقوب بك رئيس نيابة مصر المختلفة بإضافة محكمة المنصورة الابتدائية المختلفة.

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا ما

صدر برأي اللجنة في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (٥ مايو سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحقانية	وزير المالية
اساعيل صدق	علي ماهر

(زمرة)

مرسوم بتعيينات قضائية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الشامل لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وعلى الأمر العالى الصادر في ٢٥ ربى التانى سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٢) الشامل لشروط الوظيف بالحاكم المذكورة

وعلى القانون الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٦ بانشاء محكمة استئناف أسيوط الأهلية

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بانشاء محكمة تقضى داريا

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء

مرسوم بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣١

فتح اعتداد أضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسينا بما هو آت :

مادة ١ - فتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ١٢

وزارة الزراعة باب ٢ مصاريف عمومية اعتداد أضافي قدره ١٦٠٠ جنيه (ألف وستمائة جنيه) تحت بند خاص لمصاريف لجنة القطن الدولية

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام

مادة ٢ - على وزير المالية والزراعة تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل

نها في ما يخصه

صدر برأي اللجنة في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (٦ مايو سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الزراعة	وزير المالية
اساعيل صدق	حافظ حسن

مرسوم بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣١

فتح اعتداد أضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسينا بما هو آت :

مادة ١ - فتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ١٠

وزارة الحقانية فرع ٤ المحاكم الأهلية اعتداد أضافي بقيمة ٢٨٠٧٢ جنيه (ثمانية وعشرين ألفاً واثنين وسبعين جنيهاً مصرياً) منه ٢٦٠٧٢ جنيه في الباب

الأول و٢٠٠٠ جنيه في الباب الثاني للصاريف اللازم لمحكمة النقض والإبرام

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام